

وقرأط!



الفريق ورقة ضغط تتمثل بالهيئة العامة للمجلس النيابي التي يمكن بري ان يلجأ إليها ووضع المشروع الارثوذكسي على التصويت إخراجاً

يريد سليمان تحصين موقعه الرئاسي على ابواب ما يريده من ولاية جديدة ، أي تجديد لا

تمديد.

للجميع، ودخولاً في نفق جديد لا تعرف نهايته.

خريطة طريق سليمان

وفي موازاة الوضع الحكومي، تسعى قوى 8 آذار الى تلمس خريطة الطريق التي رسمتها قوى 14 آذار مع سلام، ولا سيما أنها تتولى حالياً الحديث باسمه. لكن ما هو اهم بالنسبة اليها تبيان حقيقة ما خلص اليه رئيس الجمهورية في إعادة تموضعه الى جانب قوى المعارضة على خطي قانون الانتخاب وتشكيل الحكومة والوضع السوري. فالدور المحوري لرئيس الجمهورية يصوره فريق 14 آذار، بحسب شخصيات فيه، على أنه «حام للدستور وللصيغة»، وأنه استفاد من المتغيرات ليكرس نهجاً يستفيد منه كقوة سياسية بعد خروجه من الحكم. فيما يعتبره فريق الثامن من آذار انه انقلاب ممنهج مترافق مع التحولات السورية.

فقد كرس رئيس الجمهورية في العشاء الذي شارك فيه في دارة الرئيس رينيه معوض، تموضعه الى جانب رافضي المشروع الارثوذكسي. وتابع خلال الأسابيع الماضية هذا المسار برفض تعليق المهل المرتبطة بقانون الستين، والتقاءه مع الموقف المستجد للبطريك الماروني بالموافقة المبدئية على المشروع المختلط. والانقلاب الذي يتحدث عنه فريق 8 آذار يخلص الى ان رئيس الجمهورية أراد الالتفاف على الإجماع المسيحي، والسير بقانون الستين لفرضه أمراً واقعاً، ودفع مؤيدي الارثوذكسي. وعلى رأسهم تكتل التغيير والإصلاح. الى المقاطعة، فيما يقدم مرشحو الرئيس ترشيحاتهم على اساس القانون الحالي، ما يخوله في الفترة الباقية من ولايته الدستورية تحصين موقعه الرئاسي على ابواب ما يريده من ولاية جديدة ، أي تجديد لا

لكن انقلاب الرئيس بحسب هؤلاء لم يقف عند حدود قانون الانتخاب، بل يستكمل بالسير بحكومة تكنوقراط تكون له فيها، مع رئيس الحكومة الحصاة الأكبر. فضلاً عن سعيه منذ ايام الى ارسال الرسائل الى سوريا للاحتجاج على القصف السوري على الاراضي اللبنانية.

وفيما تنتظر قوى 8 آذار تحديد رئيس الجمهورية لموقفه، وهل يمكن ان يصل الى حد استفراد فريق 8 آذار، لا يزال الخيار منذ اللحظة الاولى لتسمية سلام هو نفسه بين حدين: حكومة وحدة وطنية أو لا حكومة، تكليف ولا تاليف.

من حراك الهويات الطائفية في المنطقة، وسياسية لأن هذا النظام السياسي لم يضمن الاستقرار، أما الوظيفة الثالثة، فهي إصلاحية كمدخل لإصلاح النظام»، مؤكداً أن «المشكلة ليست في النظام التوافقي بل في كيفية إدارته». وكانت المداخلة الأخيرة، لأمين سر الحزب التقدمي الاشتراكي طافر ناصر، الذي انتقد غياب الإصلاح عن المشاريع المطروحة حالياً. وقال إن «هدف كل المشاريع الانتخابي وسياسي بامتياز». واستبعد ناصر «حصول عملية إصلاح من خلال قانون انتخابات»، متحدثاً «عن ظاهرة القانون الأرثوذكسي الخطير، والأخطر منه ربطه بالأقليات في المنطقة».

(الأخبار)

كلام في السياسة

حكومة 14 آذار وانتخابات في موعدها وفق الستين؟

جان عزيز

هل من المحتمل أن يكون تحالف عون - 8 آذار قد تعرض لانقلابين متزامنين، أو لكمينين متلاحقين، حكومياً وانتخابياً؟ وهل يعقل أن تكون موازين القوى الداخلية، وبفعل تلك الإقليمية، قد جعلته في هذا المستوى من الضعف والوهن والعجز عن امتلاك رؤية واضحة للتصرف أو حتى لرد الفعل؟

فعلى صعيد الملف الحكومي، يبدو طرح تمام سلام نهائياً: حكومة ترضي الجميع لكنها لا تمثلهم. وتحت هذا العنوان يرى تحالف عون - 8 آذار أن المطروح عليه صيغة 14 آذارية بامتياز. علماً أنها باعتقاده نسخة أخطر من صيغ 14 آذار السابقة كافة، إذ إنها لا تكتفي باستعادة وليد جنبلاط، لكنها تضم أيضاً ميشال سليمان، الذي يتحول بموجبها جزءاً عضوياً من الفريق الحريري. هكذا يجد تحالف عون - 8 آذار نفسه أمام وضعية حكومية غير مسبوقة. فبعد انتخابات 2005، كان فريق 8 آذار شريكاً أقلولياً في السلطة، من باب التحالف الرباعي. بعدها صارت الشراكة أكثر توازناً بدخول عون إليها. في فترة ثلاثة خرج جنبلاط من 14 آذار. فصار التحالف أكثرياً في سلطة جديدة مع تحالف الوسط الثلاثي بين سليمان ميقاتي وجنبلاط. أما الآن، فقد يجد فريق نفسه مهدداً بالبقاء خارج الحكم، فيما يمثل فعلياً أكثر من نصف اللبنانيين. وهو ما يطرح سلسلة من الأسئلة - الاحتمالات؟ هل يمضي جنبلاط بتركيبة كهذه؟ البعض يقول إنه عرابها منذ البدايات، فيما كان نبيه بري مطمئناً حتى الأمس، ومطمئناً لحلفاءه، إلى وجود تعهد جنبلاطي لديه بعدم إعطاء الثقة لحكومة من لون واحد. لكن ماذا إذا بدا السيناريو مطابقاً لمناورة نجيب ميقاتي في كانون الثاني 2011، لكن معكوسة؟ أي ماذا لو اكتفى وليد جنبلاط بالاعتقاد أو بالإعلان غداً أو بعده، أن سلام حاول واستنفذ مساعيه التوافقية، أما وقد تعذر الأمر، فهو مضطر إلى قبول ما تيسر، حرصاً منه على «المصلحة الوطنية» شعار سلام نفسه؟ علماً أن السيناريو المذكور، الذي كان قد استغرق مع ميقاتي 6 أشهر، لن يستغرق مع سلام أكثر من أسبوعين على ما يبدو. مع حديث عن وجود «كاستينغ» بديل جاهز، في حال اعتذار سلام عن تأدية هذا الفصل من المسرحية.

لكن الإنهيار الأخطر بالنسبة إلى تحالف عون - 8 آذار يظل في مكان آخر. فالمسألة الحكومية على أهميتها تبقى محصورة التأثير والمفعول. لا لسبب

إلا لأنها في النهاية حكومة انتقالية، محدودة المهمة والزمن. فإما أن تكون لإدارة العملية الانتخابية، في انتظار حكومة منبثقة من برلمان جديد، وإما في حال فشلها في تلك المهمة، أن تتحول إلى حكومة لإدارة فراغ دستوري كامل، في انتظار أن ينبثق منه نظام جديد بالكامل. وبالتالي فحكومة تمام سلام محددة بوظيفة، وصلاحيات زمنية تراوح بين الأشهر الستة في الحالة الأولى، والسنة ونيف في الحالة الثانية، قياساً إلى تجربتي فراغي 1988 و 2007. كما قياساً إلى موعد الاستحقاق الرئاسي في أيار 2014، فيما الاستحقاق الأهم الذي يبدو أن تحالف عون - 8 آذار قد يتجه إلى خسارته، هو قانون الانتخابات أولاً، ومن ثم إجراء تلك الانتخابات ونتاجها ثانياً. فاللافت انه بعد مسار تصاعدي حققه التحالف المذكور على هذا الصعيد، بدأ بتبني عون طرح اللقاء الأرثوذكسي، وبعد سلسلة إنجازات حققها الأخير عبر لعبه تلك الورقة، يبدو التحالف المذكور فجأة كأنه إزاء شلل كامل. فبعد ذروة ما أنجزه في خروج «الأرثوذكسي» صيغة قانونية من اللجان المشتركة، تقاطعت التطويقات لحركته. فمن جهة أولى لم يذهب الاقتراح إلى الهيئة العامة، مما أفقده زخم لحظته شعبياً وسياسياً. ومن جهة أخرى بدأ التفسخ في الإجماع المسيحي حوله يظهر داخل الاجتماعات المعنية. لتتوج هذه الحركة التراجعية في ما بدأ ينسب إلى أحد الأقطاب الأساسيين في هذا التحالف، من خشيته ان يجد الجميع أنفسهم خلال ايام قليلة أو اسابيع اقل، مضطرين إلى السير بانتخابات وفق قانون الستين كما هو ومن دون أي تعديل. حتى إن التسريبات المذكورة تتحدث عن نضائح يديها القطب نفسه، بضرورة إعداد طلبات الترشح لمرشحي عون - 8 آذار، تحسباً لأي كارثة قد تجعلهم خارج المجلس النيابي، بعد بقائهم خارج الحكومة!

ما الذي يحصل؟ اي انقلاب في موازين القوى يبرر تلك الإنهيارات، فيما كل ما في الداخل والمحيط لا يعكس ذلك؟ هل هو الفشل الذريع في إدارة اللعبة، أم مجرد تهويل لا يملك أدوات تنفيذ مضمونه؟ أم أن هناك سراً آخر من صف المحرمات التي لا يجوز الحديث عنها في أدبيات هذا التحالف؟ أم أنها زوبعة في فنجان، ستنتهي خلال ايام قليلة، حين يدرك الجميع أنه لا يمكن لمن خسر انتخابات 2009 بفارق نحو 150 الف مقترع، ان يحكم البلد مجدداً بواسطة قانون مزور، تحت طائل تجبيره عند أول ربيع فعلي؟

علم وخبر

الطعن في تعليق المهل

يبحث بعض من تقدموا بطلبات ترشحهم للانتخابات النيابية وفق قانون الستين في الآلية القانونية والدستورية التي تتيح لهم الطعن في القانون، الذي أصدره مجلس النواب بهدف تعديل مهل قانون الستين. ويرى عدد من المرشحين أنفسهم فائزين بالتركية، نتيجة عدم تقديم أحد ترشحه عن الدوائر التي ترشحوا فيها.

المر ولحدود

رافق ميشال المر، ابن الوزير السابق الياس المر، خاله النائب السابق إميل إميل لحدود للمشاركة في حفل تدشين إعادة إطلاق الأشغال في مسبح إميل لحدود الأولمبي في النقاش، بدعوة من الوزير فيصل كرامي، الذي تربطه صداقة متينة بلحدود الابن.

فتفت الغامض

يجزم زملاء النائب أحمد فتفت في دائرة المنية بأن خبر عزوفه عن الترشح ليس له أسس ولا خلفيات، وقد استغربته قيادة المستقبل ولم تفهم المغزى الذي أراده فتفت من طرحه. ويؤكد هؤلاء أنه ليس في الضنية مرشح مستقبلي جدي ينافس الوزير السابق للشباب والرياضة. وفي آخر استطلاع أجراه المستقبل، حل فتفت ثانياً بعد النائب قاسم عبد العزيز، بفارق كبير عن ثالثهما في تمثيل دائرة المنية والضنية النائب كاظم الخير.

البعريني وحيداً

قرر النائب السابق وجيه البعريني عدم التوقف عند النصائح الأمنية «الصدقية» بتخفيف حركته السياسية في هذه المرحلة التي يسودها في عكار تسبب أمني. وفي ظل تجميد التيار الوطني الحر وغيره من حلفاء البعريني في عكار نشاطهم، يكمل النائب السابق مبارزة المستقبل والسلفيين وحده.

ما قل ودك

طلب الوزير السابق الياس المر من المسؤولين في جريدة «الجمهورية» عدم التعرض للنائب ميشال عون ولأعضاء تكتل



التغيير والإصلاح، وخاصة الوزير جبران باسيل. وفسر مقربون من المر هذا الأمر بما يُشاع عن ارتفاع أسهم عودة المر إلى مجلس الوزراء في حكومة الرئيس تمام سلام.